



رئيس مجلس الأعيان الأردني طاهر المصري

هل هي فعلا صورة قاتمة للوطن العربي من اقصاده الى ادناه، ام ان الامل ما زال الحافز لنا في تجاوز هذه المرحلة، من فلسطين وحتى السودان ، حروب... نزاعات... قلاقل... ولا احد يدري الى متى.

هل سيؤدي فشل القمة القادمة الى مزيد من التشرذم والانقسام العربي؟ وهل خسر العرب مبادرتهم للسلام التي طرحوها قبل سنوات من بيروت، ام انها ما تزال مناسبة، وان قصر العرب في تسويقها.

ماذا عن ابتلاع القدس وتغيير ملامحها ومعالمها لتصبح مدينة غربية عنا.... وهل من عودة لها.... ام ان ذلك اصبح ضرباً من الخيال.

اسئلة عدة يجيب عليها لـ «الصيداء» الدبلوماسي الاردني العريق، رئيس الوزراء الاسبق/ رئيس مجلس الاعيان الحالي او «مجلس الملك» كما يحلو للكثيرين ان يطلقوا عليه، والذي يعمل حالياً منفرداً في غياب مجلس النواب او «مجلس الشعب».

طاهر المصري، رئيس مجلس الأعيان الأردني لـ «الصيداء»:

نتطلع إلى مجلس نواب قوي نهاية العام، وفي غيابه دورنا التشريعي مجهد

سياسات الحكومة، اذا وجد ما يمكن ان تعترض عليه.

● هل كنت تفضل ان يبدأ مجلس الأعيان عمله مع مجلس النواب؟

- لا شك في ذلك، انا من المؤمنين بالحياة البرلمانية، وحل مجلس النواب من صلاحيات جلالة الملك، وحقه الدستوري، لذلك قبلنا بحل مجلس النواب، باعتباره حقاً دستورياً. لكن ما اجل الانتخابات هي ظروف تتعلق بقانون الانتخاب الجديد، وبتقوية الأجواء الداخلية التي نتجت عن انتخابات سابقة وعن ممارسات نيابية سابقة، ولذلك ليس لنا الا ان نقبل هذا الوضع ونضغط باتجاه تعجيل إقرار قانون انتخاب جديد وإجراء الانتخابات على أساسه.

● هل أنت على اطلاع بمراحل قانون الانتخاب الجديد، كهيئة تشريعية وحيدة في الوقت الحالي؟ وهل سيبقى الصوت الواحد، ام سيتغير باتجاه تمثيل أفضل للأحزاب؟

- لم تتم استشارتنا حتى الآن، ولكن بالتأكيد سوف نستشار في مرحلة قادمة، لان الافكار في الوقت الحالي حول قانون الانتخاب، تتبلور عندما يكون هناك هيكل عام واضح للقانون، فإنتي واثق من ان الحكومة سوف تتشاور معنا، بل هو مطلوب من الحكومة ان تفعل ذلك.

وطالما ان قانون الانتخاب لم يتبلور بعد، ولا نعرف ماهيته بعد، لذلك جهدي سيكون حول وجود قانون انتخاب يستطيع ان يظهر التمثيل

أكان مجلس النواب موجودا ام غائبا، سواء أكننا في حالة انعقاد أم لا.... نحن سلطة تشريعية، مسؤولياتنا محددة في الدستور.

● أنت الآن رئيس مجلس الأعيان، وايضا يأتي ذلك في مرحلة تطرح فيها مسألة السلام مرة أخرى، فكيف يمكن ان تتعامل كرئيس مجلس الأعيان مع السلام القادم، ان كتبت لك الحياة؟

- نحن كسلطة تشريعية نسير حسب ما هو من صلاحياتنا، نحن لنا مهمتان: التشريع والمساءلة، موضوع السياسة سواء الداخلية او الخارجية، تناقش فيها الحكومة حسب قناعاتنا. هناك اتفاقية سلام موجودة بيننا وبين إسرائيل، صدقها مجلس الأمة عام ١٩٩٤، وهي سارية المفعول.

أما موضوع موقفنا من السلام، او علاقتنا مع إسرائيل، فذلك يعتمد على عدة عوامل، منها الوضع الفلسطيني، لكن مرة أخرى أشير الى اننا كمجلس أعيان لنا سلطة تشاورية، لأننا حسب الدستور لا نستطيع إعطاء ثقة للحكومة او سحبها، علينا المشاورة والمساءلة والضغط المعنوي فقط.

● ماذا لو اتخذت الحكومة قرارات تكونون غير راضين عنها؟

- صلاحياتنا فقط تتمثل في رفض التشريع، ليس لمجلس الأعيان-حسب الدستور- صلاحيات بسحب الثقة في الحكومة، للمجلس رأي بيديه من خلال اللجان ومن خلال مفهوم المساءلة، لكن لا نستطيع الا ان نفترض ادبياً او معنوياً على

● في الوقت الذي حل فيه مجلس النواب وفي انتظار انتخابات قادمة لن تكون قبل نهاية العام الحالي.... أعلن عن تشكيل مجلس الأعيان او مجلس الملك، وأسندت لك بزيارة ملكية رئاسته، كيف سيعمل مجلس الأعيان في غياب نصفه الأخرى مجلس النواب؟

- حسب الدستور، عندما يحل مجلس النواب، يصبح مجلس الأعيان في حالة عدم انعقاد، وهذه هي الحال التي نحن عليها الآن، لكننا موجودون، وبإمكاننا ان نجتمع ونتشاور ونلتقي بالوزراء، وبالرئيس والمسؤولين الرسميين، لكي نستفسر منهم، ونشير عليهم ونتفق معهم حول سياسات وربما مشاريع قوانين. وقد حصل هذا اذا ان لجان المجلس تجتمع باستمرار مع وزراء ومسؤولين، وقد حضر رئيس الوزراء إلى مجلس الأعيان وقدم الخطة التنفيذية للحكومة، وعرضها وزراء مختصون، ثم تمت مناقشتها، وسوف يتم المزيد من هذه اللقاءات على أعلى المستويات.

● ولكنكم لا تمارسون دوركم التشريعي؟

- نحن لا نشرع الآن، ونعترف بذلك، لان هذا هو الدستور، لسننا في حالة انعقاد، وخلال هذه السنة ليس لنا صلاحيات تشريعية، وهذا صحيح.

● اذن، هل دوركم مكمل لدور مجلس الوزراء، خلال هذه الفترة الانتقالية؟

- لا، دورنا ليس مكملاً، فالسلطة التشريعية سواء

الغرب الأوروبي ومع الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى أنه شريك في معاهدة سلام مع إسرائيل؟

– الأردن غير مقصّر أبداً لا في تحركه الدبلوماسي أو السياسي الدولي. أما من يناهز بضرورة سحب المعاهدة مع إسرائيل، فأقول إن سحب المعاهدة يعني عملياً العودة إلى حالة الحرب.

• وماذا عن مبادرة السلام العربية؟ هل انتهت فعلاً، قبل أن تبدأ، كما يقول كثيرون؟

– يجب أن تبقى مبادرة السلام على الطاولة، لأنها ما زالت مناسبة، واعتقد أنها حية، ومن الخطأ الدبلوماسي والسياسي الكبير إذا سحبت هذه المبادرة، بل أقول إن العرب قصروا في تسويق هذه المبادرة، للأسف طرحوها وتركوها على الطاولة، كان يجب أن يتم شرحها وتسويقها في العالم العربي، وحتى في إسرائيل بشكل أفضل بكثير، مما تم حتى الآن.

نسعى لإيجاد قانون انتخاب يظهر التمثيل والرأي الحقيقيين للشعب الأردني

نعمة الأردن في استقراره الأمني... على الرغم من أنه محاط بصراعات معقدة

• هل خاب ظن العرب، في حدوث تغيير جدي في السياسة الأميركية تجاه قضاياهم؟

– صحيح، نحن كمسؤولين لا نريد أن نُغضب الولايات المتحدة لأنها ما زالت العامل الرئيس في المعادلة، لكن الحقيقة تقول أننا ندفن رؤوسنا في الرمل إذا أنكرنا أن الولايات المتحدة خيبت الظن، وحتى نكون موضوعيين، فقد فهمنا من مصادر رسمية بأن الولايات المتحدة تؤكد للحكومات العربية أنها لم تتراجع عن قناعاتها ومبادئها. وأن ظروفاً داخلية وخارجية أجبرتها على التريث، وسوف تعاود الجهد والنشاط حسب ما أعلن الرئيس أوباما-في أكثر من مرة- في وقت قريب. واستطيع القول بكل ثقة، أن المعجزة والتطرف والسياسات الإسرائيلية المتشددة وحمى الاستيطان والتهويد، قد جعلت الدول الأوروبية تقول طمع الكيل، وأصبحت جاهزة لكي تتخذ مواقف حاسمة ضد إسرائيل...

• ولكن، هل ستنتج أوروبا في ذلك، في الوقت الذي تصر فيه الولايات المتحدة على الاحتفاظ بملف الشرق الأوسط.

– لاعتبارات ترفض الولايات المتحدة، ومنذ عقود التنازل عن ملف الشرق الأوسط لأية قوة أخرى، لا أوروبا، ولا عرب، ولا روسيا، ولا زالت هذه السياسة قائمة، ولكن كما هو الحال الآن، تستعين بالدور الأوروبي لدعم مواقفها، والأوروبيون جاهزون لذلك. ■

عمان - ليما نبيل

من وضع المنطقة وليس ناتجاً عن أوضاع سياسية أردنية.

القضية الفلسطينية، الوضع في العراق، الإرهاب، ما يجري في أكثر من دولة عربية وحتى ما يجري في باكستان وأفغانستان، فنحن في وسط هذه المنطقة نتأثر بها، نحن لسنا سبباً في هذه الصراعات، بل متأثرون بها، ونحاول أن نكيف سياساتنا وأوضاعنا حسب هذه الأوضاع، لكن هناك حقائق لا يمكنني تجاهلها خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ويحاول الأردن وجملة الملك باستمرار التأكيد على حل القضية الفلسطينية، ويحاول حث الدول العربية على اتخاذ موقف موحد وضغط تجاه إسرائيل، وأمام العالم حتى يقتنع الجميع بخطورة الوضع.

• تبتدأ من حيث انتهت، الوضع خطير جداً في فلسطين وخاصة في مدينة القدس التي يتولى الأردن ومنذ سقوطها بيد إسرائيل عام ١٩٦٧

رعاية وحماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، ومع ذلك فإن التهويد يشتد، ومعالم هذه المدينة تتغير صباح كل يوم. أين يقف الأردن مما يجري هناك؟

– اعتقد أن التزام الأردن تجاه القدس وتجاه القضية الفلسطينية التزام واضح.

ويصدق أقول أن الأردن يقوم بجهد دبلوماسي وسياسي كبير في المحافل الدولية، لكن يبدأ واحدة لا تصفق، ولذلك مؤخراً أصبح الأردن ينادي ويطلب ويجمع كثير من الدول العربية حول ما يجب أن يتم عمله بشأن القدس خاصة والقضية الفلسطينية عامة، صحيح أن هذا الأمر ما زال لا يكفي بهذا الجهد الدبلوماسي، لكن ليس في ذهن أحد في هذه المرحلة أكثر من الجهد الدبلوماسي.

• لكن ماذا ينفع الجهد الدبلوماسي، وإسرائيل سائرة ومصممة على فرض الأمر الواقع، ولأن الأردن المسؤول الأول عن رعاية الأماكن المقدسة في مدينة القدس، ألا يستطيع أن يفعل أكثر؟

– إسرائيل تفرض الأمر الواقع، هذا صحيح، ولكن في المقابل ماذا نستطيع أن نفعل، لو ذهبنا إلى مجلس الأمن سنواجه بفيثو أميركي وريما أوروبي، نحن نرى ونعرف أنه لا الولايات المتحدة ولا دول عربية عدة جاهزة بعد لاتخاذ قرارات قاسية ضد إسرائيل، لا في مجلس الأمن، ولا تحت الفصل السابع، أما بالنسبة لمحكمة العدل الدولية، فقد جربناها بقضية جدار الفصل العنصري واتخذت قراراً تاريخياً، لكنه قرار استشاري غير ملزم، وتبنته الأمم المتحدة من خلال الجمعية العمومية، وبأغلبية ساحقة، ومع ذلك بقي القرار في الأدرج.

• إذن، ما الحل بالنسبة للأردن، على وجه التحديد، خاصة وأنه يتمتع بعلاقات ممتازة مع

والرأي الحقيقي للشعب الأردني في قضايا كثيرة.

• لماذا باعتقادك، فشلت الأحزاب في فرض نفسها على الخارطة الانتخابية؟

– هذا الموضوع نوقش مرات عدة، ولا يمكنني الإجابة عليه بنعم أو لا، المجتمع الأردني لأسباب متعددة لا زال غير مهياً لعمل جماعي حزبي، لأن العشيبة منذ فترة تطورت لتصبح كياناً سياسياً إلى حد ما، بعد أن كانت كياناً اجتماعياً. كما أن الدولة لم تكن راغبة في فترة ما بوجود أحزاب قوية في مجلس النواب. اعتقد أنها الآن جاهزة، لكن البيئة غير جاهزة بعد، ولن تكون هناك انتخابات مبنية على أحزاب حقيقية، ربما سيكون هناك حزب أو حزبين لكن ليس أكثر.

أما الصورة لمجلس النواب القادم فيمكن أن تتغير لكن لن تكون حزبية بالمعنى الذي نامله في الوقت الحاضر، سيكون الخيار مبنياً على أساس فردي، لكن كما حصل في برلمان ١٩٨٩ و ١٩٩٣، يعني كان هناك تمثيل محدود للأحزاب، لكن كان هناك تمثيل قوي من خلال النواب كأفراد.

• يرسم المسؤولون صورة قاتمة عن الوضع المالي في الأردن، لكنهم في الوقت نفسه يتحدثون عن مشاريع اقتصادية ضخمة؟ كيف ذلك؟

– بالفعل الوضع المالي صعب جداً، وضع الموازنة أيضاً صعب، الإيرادات تقل، الإنفاق لا يمكن تخفيضه إلا قليلاً. العجز كبير جداً ويتزايد، المساعدات الأجنبية ليست مضمونة كما كانت في السابق، تحويلات المغتربين تخف، أيضاً هناك عجز في الميزان التجاري. هذه أرقام معروفة وتعلمها الحكومة ولكن إذا تحدثنا عن النظام المصرفي، فهو لا زال سليماً وقوياً، ودائع البنوك تزداد، المشكلة أن ثنات من المواطنين الأردنيين أغنياء وتزداد ثروتهم، إنما الحكومة التي هي في مأزق مالي.

• هل للوضع السياسي تأثير لما وصل إليه الوضع المالي؟

– ليس تماماً، العالم كله مر بأزمة اقتصادية خانقة، وانهارت اقتصاديات قوية وأفلست بنوك ومؤسسات ضخمة وعريقة. والأردن كان يعرف أن هذه الأزمة سوف تصل إليه، لكن ما ظهر ذلك، التراكم والإخفاقات والإنفاقات لا حاجة للدولة لها، تم تنفيذها، إضافة إلى تبني سياسات اقتصادية ومالية وإدارية خاطئة، أدت إلى هذه الضائقة المالية.

أما الحل فيكون بزيادة النمو الاقتصادي، اجتذاب استثمارات خارجية، خلق فرص عمل، تشذيب وتقليل حجم الخسارة الأردنية بقدر المستطاع والسرعة الممكنة.

• هل الوضع السياسي أعمق من الوضع الاقتصادي وأثر عليه سلباً بالطبع؟

– الأردن، بلد والحمد لله مستقر إلى حد كبير، بينما تعاني دول محيطة به من نزاعات وصراعات، مشكلتنا الأولى هي مشكلة مالية اقتصادية نحاول السيطرة عليها، أما الوضع السياسي فهو منطلق